الحرس الثوري الإيراني ودوره في رسم السياسات الإيرانية العامة

جمـــال عبيدي*

■■ إذا تعمقنا قليلاً في حديث الرئيس الجديد لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، اللواء محمد باقري، الذي عيّنه المرشد في ٢٨ يونيو ٢٠١٦ لهذا المنصب العسكري والأمني والسياسي الهام في إيران، لبرنامج "شناسنامه"، الذي بثّته الإذاعة الثالثة (شبكه٣) الحكومية بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٦، يتبيّن لنا فعلاً أن مؤسسة الحرس الثوري وبكافة فروعها العسكرية والأمنية والثقافية والاقتصادية، تفرّغت أكثر من ذي قبل، وخاصة بعد الاتفاق النووي، لأمرين هامين، هما:

- حفظ نظام الملالي أولاً.
- وثانياً، تصدير مفاهيم الثورة الخمينية الفارسية الطائفية لمنطقتنا العربية من المحيط إلى الخليج العربي.

وللدلالة على ما نقول نقتبس من حديث اللواء محمد باقري العبارة التالية: "إنّ الجيش والحرس الثوري يكمّلان بعضهما البعض، ونظراً لما ورد في الدستور الإيراني فإنّ التصدي للأعداء مهمة الجيش في الدرجه الأولى، إلا أنه في حال لم يتمكن الجيش من دفع الخطر عن البلاد، فسيتدخل الحرس الثوري للدفاع عن الوطن..."

. وأضاف باقري أيضاً -وهنا مربط الفرس كما يقال-: "إن مسؤولية الحرس الثوري، تكمن في الحفاظ على الأمن الداخلي، وذلك بموازات الشرطة وأكثر إذا استوجب الأمر. كما أن ترسيخ الثورة الإسلامية في مناطق غرب آسيا والدول الإسلامية هي من صلاحيات الحرس الثوري".

ومن هذا المنطلق بات من الضروري بمكان دراسة هذه المؤسسة العملاقة -الحرس الثوري- وبنيتها التي أخذت على عاتقها حفظ النظام في طهران وتصدير مفاهيمه الثورية -الخمينية- التي تغلغت بالدين الإسلامي، وأصبحت مصدر قلق للإقليم بأكمله، لفهمها والتصدي لها. وعليه، حدَّدت المادة ١٥٠ من الدستور الإيراني، الدور الرئيس للحرس الثوري، وذلك على النحو التالي: "تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية -التي تأسست في الأيام الأولى لانتصار هذه الثورة- راسخة ثابتة، من أجل أداء دورها في حراسة الثورة ومكاسبها". وعليه، نستشفّ من هذه المادة الدستورية أنّ: للحرس الثوري -سپاه پاسداران انقلاب اسلامی- مهامّاً في غاية الأهمية، تخوّله أن يمسك فعلاً بكافة مفاصل البلاد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل حماية "الثورة الإيرانية"، التي ما تزال مستمرة إلى يومنا هذا.

وأما الغاية من تأسيس الحرس الثوري، فإنّ اللبنة الحقيقية لنشأة الحرس الثوري، أو بالأحرى الفكرة، هي في الأصل لحزب الحرية "نهضت آزادی"، حيث طُرِحت هذه الفكرة على "روح الله خميني" عندما كان في باريس، من قِبَل إبراهيم يزدي وحسين لاهوتي، وكانت الفكرة مستقاة من تجربة جيش التحرير الجزائري ومحاربي كوبا.

وفي الأيام الأولى للثورة كلّف خميني، مجموعة من أخلص أتباعه، عُرِفت بمجموعة «لجنة شورى الثورة»، كلّفها بمهمة إنشاء قوة عسكرية، هدفها حماية الثورة من الأخطار. وعليه لم يستمر الأمر سوى أيام معدودة لتكلّف الدولة في حينها، إبراهيم يزدي، مساعد رئيس الوزراء لشؤون الثورة الإيرانية، وبمساعدة حسين لاهوتي، ليذهب للمجلس لإقرار تأسيس هذه القوة العسكرية. إلا أنه قد شبّ خلاف بين اللجنة التي شكّلها خميني ورئيس الوزراء في تلك المرحلة مهدي بازركان، حيث كان يعتقد الأخير أن أعضاء هذه اللجنة متطرفين جداً، فاستبق خميني الأمر وأعلن عن تأسيس الحرس الثوري بتاريخ ٥ مايو من عام ١٩٧٩. وفعلاً تم إنشاؤه وعرف بـ «سپاه پاسداران انقلاب اسلامی»، ولغوياً تعني هذه المفردة حراس الثورة أي «سپاه» وتعني «الجيش»، و«پاسداران» تعني «الحراس»، فيما عُرف بـ الحرس الثوري الإيراني في الشارع العربي.

وبعد الموافقة النهائية من قبل خميني، بدأت اللجان الثورية بتسجيل الراغبين والمتطوّعين من المدن والقرى ومن كافة شرائح المجتمع، للانضمام إلى صفوف الجيش الجديد، وبمفهوم جديد ذي رؤية ثورية. فيما كانت مهمة هذا الجيش الذي عُرِف بالحرس الثوري في بادئ الأمر، التصدي للأخطار التي من الممكن أن تعيق مسار الثورة حسب رؤية قادتها الأوائل. وتم إرسال الدفعات الأولى من المنتسبين والمتطوعين إلى سوريا ولبنان للتدريب العسكري، وذلك لوجود القوى الثورية العربية في بلاد الشام في تلك المرحلة من تاريخ المنطقة العربية.

مهام الحرس الثوري:

حدَّدت لجنة الثورة، مهام الحرس الثوري، بثمان نقاط، وهي كالتالي:

- مساعدة الشرطة والقوى الأمنية في التصدي للتيارات والقوى السياسية التي عرفت "بالمنافقين".
- محاربة المجموعات المسلحة التابعة للمنافقين (القصد من مفردة المنافقين هنا: كافة القوى السياسية المعادية للثورة).
- الدفاع ضد الهجمات، والتصدي لنشاط التيارات والقوى السياسية التابعة للقوى الخارجية "المرتبطة بالأجنبي" داخل البلاد.
- التنسيق والعمل المشترك مع القوات المسلحة الإيرانية.
- تعليم وتدريب منتسبي الحرس الثوري في المجالات الاجتماعية

والعقائدية والسياسية والعسكرية.

● مساعدة الجمهورية الإسلامية في إنجاح وتثبيت الثورة الإسلامية.

● مساندة وحماية القوى التحررية، في نيل حقهم في العدالة من المستضعفين في العالم، تحت راية المرشد وقائد الثورة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

● الاستفادة من الاختصاصيين من المنتسبين للحرس الثوري، بهدف التصدّي للأخطار القومية والكوارث غير المترقبة، وكذلك مساندة المشاريع والبرامج التنموية للجمهورية الإسلامية، والارتقاء بمكانة الحرس الثوري في المجتمع والجمهورية الإسلامية.

الهيكل التنظيمي للحرس الثوري:

يتشكل الهيكل التنظيمي للحرس الثوري من الأقسام التالية:

● القوات البرية للحرس الثوري: والتي تعرف بـ"نزسا"، وهذه المفردة هي اختصار لهذه لقوات والتي تعرف بالفارسية بـ"نيروي زميني سپاه پاسداران انقلاب اسلامي". كما أنّ القوات البرية هي جزء أصيل من الهيكل التنظيمي للحرس الثوري. وبدأت العمل فعلياً في سبتمبر ١٩٨٥، وكان اللواء يحيى رحيم صفوي أول رئيس للأركان العامة في إيران والقائد الأول لهذه القوات. إلا أن هذه القوات التي تعتبر اللبنة الأساسية التي تشكّل من خلالها الحرس الثوري في مايو ١٩٧٩، كانت أولى مهماتها قمع انتفاضة الشعوب التي ساهمت بانتصار الثورة، ومنها الشعب البلوشي في بلوشستان والعرب في الأحواز والأكراد في كردستان إيران والترك في تركمن صحراء. والجدير بالذكر أنّ محمد باقري الرئيس الحالي للأركان العامة الذي عينه المرشد علي خامنئي منذ شهر ونيف تقريباً، شارك وبشكل فعّال في قمع المطالب القومية في الأقاليم التي انتفضت بوجه الحكومة الجديدة عام ١٩٧٩، وذلك على إثر الخديعة التي تعرضوا لها من قبل رجال الدين في الأيام الأولى من انتصار الثورة، وحرمان أبناء هذه الأقاليم من نيل الحقوق القومية والعيش الكريم.

● القوات الجوية للحرس الثوري: والتي تعرف حالياً بـ"نهسا". وهذه المفردة هي اختصاراً لهذه لقوات، وتعرف بالفارسية بـ "نيروي هوايي سپاه پاسداران انقلاب اسلامي". وبدأت العمل في أواخر عام ١٩٨٥، وكان مهندس موسى رفان، أول قائد لهذه القوات، إلا أن هذه القوات تمّ حلها في عام ٢٠٠٩، واستُبدِلت بـ "القوات الجوية والفضائية للحرس الثوري"، تيمناً بالقوات الجوية والفضائية الروسية. وكما يبدو تحوّلت كافّة النشاطات المتعلقة بالأنظمة الصاروخية الخاصة بالحرس الثوري لهذا القسم من الحرس الثوري، وقائد هذه القوات منذ تحديثها إلى يومنا هذا هو العميد امير علي حاجي زادة.

● القوات البحرية للحرس الثوري: والتي تعرف بـ"ندسا"، كما أن هذه المفردة هي اختصاراً لهذه لقوات، وتعرف بالفارسية بـ "نيروي دريايي سپاه پاسداران انقلاب اسلامي"، ويبدو في عام ١٩٨٥ وبناءً على طلب اللواء محسن رضائي، السكرتير الحالي لمجلس تشخيص مصلحة النظام، وبأمر من خميني، تمّ تشكيل هذه القوات. وكان حسين علائي أول قادة القوات البحرية الإيرانية. والجدير بالذكر، أنه بعدما استلم الأدميرال علي شمخاني قيادة هذه القوات في عام ١٩٩٠، تم تحديث وتطوير هذه القوات لتتناسب مع رؤية النظام والحرس الثوري التوسعية في منطقة الخليج العربي.

● قوات الباسيج التابعة للحرس الثوري: بما أن الدستور الإيراني يمكّن الحرس الثوري من حماية الثورة ومكتسباتها، فإن الحرس الثوري يمتلك مقارّ عديدة في كافّة المدن الإيرانية، لاسيما في القرى والأرياف. كما أن لديه قوات خاصة تبرز مهماتها عند الحاجة فقط.

مثلاً؛ في حال وقوع أحداث سياسية (الحركة الخضراء عام ٢٠٠٩ نموذجاً)، أو أحداث قومية في المناطق التي تسكنها الشعوب غير الفارسية، والتي باتت تأخذ منحى تصعيدياً، خاصة في العقد الأخير من عمر الجمهورية الإسلامية (الانتفاضة النيسانية للعرب في الأحواز عام ٢٠٠٥، وحوادث أخرى لا تقل أهمية في كل من بلوشستان وكردستان وأذربايجان). وتُعرَف هذه القوات بـ"العناصر الاحتياطية"، وهي تابعة بالضرورة لقوات الباسيج، وقد سخّر لهم النظام الكثير من الإمكانيات المادية الضخمة في المؤسسات الحكومية. وفي هذا الإطار لا توجد مؤسسة حكومية إلا وجُلّ موظفيها يخضعون لأسباب معروفة في الشارع الإيراني لقوات الباسيج، أو ينتمون لها، كما أنّ مقاره وفروعه منتشرة في كل أنحاء البلاد.

● قوات فيلق القدس التابع للحرس الثوري: يعتبر فيلق القدس الذي تأسس أثناء الحرب الإيرانية-العراقية من أهم الوحدات العسكرية الخمسة الخاصة بالحرس الثوري الإيراني، ويُقدَّر عدد المنتسبين له بـ ٥٠ ألف (أرقام غير مؤكدة)، جلّهم من العراقيين واللبنانيين وجنسيات عربية أخرى، وجلّ نشاط هذه القوات التي تدار من العاصمة طهران، خارج حدود إيران، وذلك من خلال مكاتبها في السفارات والقنصليات والمراكز الثقافية الإيرانية المنتشرة في كافة أنحاء المعمورة.

وانحصرت بدايات نشاط فيلق القدس داخل الأراضي العراقية في الجنوب وفي الشمال حيث الأكراد فقط، إلا أنها وبعد سقوط بغداد عام ٢٠٠٣ توسعت أكثر من ذي قبل، وشملت بالإضافة إلى كافة الأقطار العربية، العديد من الدول في العالم.

ومن المهام المنوطة بهذه القوات: التنظيم، والتأسيس، وإنشاء المجموعات العسكرية والإرهابية والأحزاب السياسية، والتأهيل والاستثمار الأمثل للقوى المعادية لحكوماتها إذا جاز التعبير. إلا أنّ من أهم المهام المنوطة بفيلق القدس: العمل على تطبيق وتوجيه الخطط والسياسات الاستراتيجية المعدّة من قبل النظام خارج حدود الدولة الإيرانية.

وأما المناطق التي ينشط فيها فيلق القدس، فيمكن تقسيمها على النحو التالي:

● شبه الجزيرة العربية (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات المتحدة العربية، مملكة البحرين، الكويت، قطر، سلطنة عمان، اليمن).

● العراق وما يمثّله هذا البلد العربي من أهمية معنوية وروحية لعموم الشيعة العرب وغير العرب.

● بلاد الشام (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين).

● تركيا.

● أفريقيا الشمالية (مصر، الجزائر، المغرب، تونس).

● الأمريكيتان.

● الاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة للوحدات الخمس الآنفة الذكر، فإنّ للحرس الثوري مؤسستان هامتان تعملان بموازاة وزارة المخابرات الإيرانية، وهما: استخبارات الحرس الثوري، وممثلية ولي الفقيه. وحدّد رحيم صفوي -المساعد والمستشار العالي للمرشد علي خامنئي في القوات المسلحة الإيرانية- مهام واستراتيجية الحرس الثوري بخمس مهام، ثلاث منها أصلية واثنتان فرعيتان، وهي:

● المهام الأصلية: دفاعية، وأمنية، وثقافية.

● المهام الفرعية: اقتصادية تتمحور في بناء إيران، واجتماعية تتمثل في مساعدة الشعب أثناء الحوادث غير المترقبة.

النشاط الاقتصادي للحرس الثوري:

بما أن الاقتصاد يُعتَبر المحرك الأساسي للعمل السياسي، والعكس صحيح، أدرك قادة الحرس الثوري الراغبين في ممارسة معترك السياسة، أنّ المنفذ الوحيد للدخول إلى الحياة السياسية الإيرانية، هو الإمساك بمقدرات البلاد، عدا عن أنّ هذه الرؤية من شأنها أن تؤمّن مستقبل النظام واستمراريته في آن واحد.

ويعود النشاط الاقتصادي للحرس الثوري، للمرحلة التي عرفت بـ "مرحلة البناء"، والتي قادها الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني، وذلك عندما قرّر خصخصة جانب من الاقتصاد الإيراني، إلا أنّه فشل بسبب معارضة الحرس الثوري لسياساته الاقتصادية. كما مهّدت هذه المرحلة للحرس الثوري أن يدخل بقوة في مفاصل الحياة الاقتصادية، وعلى كافة المستويات: الزراعية، والصناعية، والمعادن، والمواصلات، وتعبيد الطرق، وكذلك عمليات الاستيراد والتصدير.

وتفيد التقارير، أنّ الحرس الثوري يمتلك المئات من الشركات العملاقة ومنها: شركات تعاونية، شركات مقاولات، شركات تجارية، شركات صناعية، وغيرها من الشركات الأخرى. كما تعمل هذه الشركات في كافة المجالات التجارية القانونية منها وغير القانونية في نفس الوقت.

شركات الحرس الثوري:

من أهم الشركات التي تعود ملكيتها كاملة للحرس الثوري، هي:

شركة خاتم الأنبياء، وهي أضخم الشركات التابعة للحرس الثوري، وكان رئيسها محمد على جعفري، رئيس الحرس الثوري الحالي، وتُعتَبر هذه الشركة من أهمّ الشركات في الشرق الأوسط. وتضمّ مجموعة شركات كبيرة وصغيرة، ولها اختصاصات كثيرة في كافة المجالات الاقتصادية، ويتجاوز عدد موظفيها ٤٥٠٠٠ شخص بين مهندس وموظف، وكذلك أكثر من ٥٠٠٠ مقاول وأكثر من ١٥٠٠٠٠، يعملون بشكل غير مباشر (محمد رضا يزدي، المستشار القانوني للحرس الثوري، ايسنا، ٢٠١٣/١/٢١). إلا أن الرئيس السابق لمجموعة خاتم الأنبياء، اللواء عباد الله عبداللهي، وفي معرض حديثه لوكالة صراط للأخبار بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٤، قال: "إنّ أكثر من ٥٠٠٠ شركة خاصة

للمقاولات تعمل في إطار مجموعة خاتم الأنبياء"، إلا أنّه أضاف، "إنّ مجموع موظفي مجموعة خاتم الأنبياء بلغ ١٣٥ ألف موظف، منهم ٢٥٦٠ من قادة الحرس الثوري".

ويقول الجنرال رستم قاسمي، وهو من أهمّ القادة في الحرس الثوري، والمستشار الأول للرئيس حسن روحاني، والمستشار الأعلى لوزير الدفاع الإيراني: "تسعى مؤسسة خاتم الأنبياء، لأن يكون لها حضور فعّال في المشاريع الواقعة في المناطق الحدودية والمناطق صعبة المرور والمحرومة، والتي يتعذّر وجود الشركات الخاصة هناك". إلا أنّ اللافت في الأمر أنّ الحرس الثوري أراد من خلال هذا التوجّه أن يضرب عصفورين بحجرة واحدة.

أولاً: السيطرة على الحدود والمداخل للأراضي الإيرانية.

ثانياً: كسب ود الشعوب المقهورة في جغرافية إيران السياسية والتي تحيط المركز الفارسي من الجهات الأربعة.

وتُقدَّر المشاريع التي أتمّتها مجموعة خاتم الأنبياء، حسب تصريح سابق لمعاون إعادة البناء في الحرس الثوري، عبد الرضا عابد زادة، حيث قال: "إنّه منذ عام ١٩٩٠ إلى اليوم هذا، بلغ عدد المشاريع ١٢٢٠ مشروعاً منجزاً، و٢٤٧ مشروعاً قيد الإنشاء. وفي مجال صناعة النفط، قدّمت استشارات فنية بلغت ١٥٠ مشروعاً منجزاً، و٢١ مشروعاً يتم العمل به". إلا أنّ آخر الإحصائيات لشركة خاتم الأنبياء على موقعها الرسمي، تفيد بأنّ المشاريع التي أتمّتها مجموعة خاتم الأنبياء، تجاوزت ١٨٠٠ مشروعاً.

وتُقدّر حجم العقود لمجموعة خاتم الأنبياء، بعشرات مليارات الدولارات. وفي تقرير ملفت لوكالة فارس للأخبار التابعة للحرس الثوري (٢٠١٢/١١/٢٢)، واستناداً لتصريح قائد الحرس الثوري، محمد علي جعفري، في إبريل ٢٠١١، يقول: "إنّ مجموعة خاتم الأنبياء منذ بداية العقد الحالي، لن تعمل بعد الآن بعقود تقلّ تكلفتها عن ١٠٠ مليون دولار".

ومن الشركات المهمة والتابعة كلياً لمجموعة خاتم الأنبياء، ما يلي:

المؤسسات التعاونية للحرس الثوري: تشكّلت هذه المؤسّسات عام ١٩٨٨، وتُعتَبر من أهمّ المؤسسات الإيرانية، ولها نشاطات اقتصادية وتجارية ومالية ضخمة، ومن أهم الشركات التابعة لها هي:

- شركة أفق صابرين للإنشاء والإعمار (شركت مهندسى افق صابرين).
- مؤسسة أنصار المالية والاعتبارية (موسسه مالى اعتبارى انصار).
- مؤسسة موج نصر جستر (موسسه موج نصر گستر.(gostar)
- مؤسسة نور للاستشارات القانونية والاقتصادية (موسسه نور).
- مؤسسة سما للإنشاء والإعمار (موسسه سما)
- مؤسسة كوثران، تُعتَبر هذه المؤسسة من أهم مؤسسات الحرس الثوري، وتختصّ بالكهربائيات والتكنولوجيا الحديثة، ولها فروع كثيرة ومتنوعة في النشاط الاقتصادي والتجاري والثقافي أيضاً، وذلك من أجل التمويه، وخاصة الواردات من المعدات الحساسة في الصناعات الأساسية في الاقتصاد الإيراني، ومنها الصناعات العسكرية الحساسة جداً والممنوعة. كما ترتكز هذه المؤسسة على السياسات الاستراتيجية والتوجيه والتخطيط للمشاريع الكبيرة والصغيرة في الدولة.

كما تمتلك هذه المؤسسات حصصاً في الشركات العملاقة الأخرى، وتصل نسبتها إلى ٤٥٪ من أسهم مجموعة بهمن، و٤٪ من أسهم شركة "سايپا" الحكومية العملاقة في صناعة السيارات، و٢٥٪ من أسهم شركة بتروكيمياويات كرمانشاه، وغيرها من الشركات الأخرى في البلاد. وهنالك أنباء تفيد بأنّ الحرس الثوري قد استحوذ بالكامل على ملكية هذه الشركات.

وللحرس الثوري أيضاً، نشاطات اقتصادية هامة وحيوية أخرى، ومن أهمها:

- المطارات التابعة للحرس الثوري، ومن أهمها: "مطار بيام"، و"مطار آية الله خميني"، وغيرها من المطارات الأخرى.
- شركات الطيران، ومن أهمها: "شركة هما"، و"شركة زاجروس"، و "شركة ياس اير" وغيرها من الشركات الأخرى.
- المراسي والأرصفة التابعة للحرس في الأحواز: وعددها أكثر من ٦٠ رصيفاً ومرسى، حسب تصريح مهدي كروبي، في المجلس لدورته السادسة، والذي يقبع في منزله منذ عام ٢٠٠٩ تحت الإقامة الجبرية، والتي عُرفت بالموانئ غير المرئية في الصحافة الإيرانية، وحسب تصريح لقمانيان المندوب الإيراني في المجلس السادس، تُقدِّم هذه الموانئ أكثر من ٦٨٪ من صادرات إيران التجارية.
- الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب: وفي هذا المجال يمتلك الحرس الثوري قدرات هائلة لا يستهان بها أبداً، وتُقدّر القنوات الفضائية بالعشرات، ناهيك عن الصحافة الورقية والإنترنت ومحطات الإذاعة. إذ يُقدّر عدد الفضائيات التابعة للحرس الثوري تقريباً بـ ٤٠ فضائية ناطقة باللغة العربية وحدها. إلا أنّ مجمل المؤسسات الإعلامية، بكافة أصنافها المكتوبة والمرئية والمسموعة وبلغات مختلفة، تجاوزت ٢١٣ مؤسسة إعلامية، منتشرة في كافة أنحاء العالم.

ومن خلال هذه المكانة الاقتصادية التي حولت مؤسسة الحرس الثوري إلى محرك أساسي في إيران ومنطقة الشرق الأوسط، بل إلى مافيا اقتصادية حقيقية، تؤثّر في اقتصادات الدول سلباً وإيجاباً. إذ تشير الإحصائيات إلى أنّ الحرس الثوري يسيطر على ٧٠٪ من إجمالي الاقتصاد الإيراني. كما أكّدت مصادر مطّلعة، أنّ الحرس الثوري دخل وبقوة في مجال الرياضة في إيران، ويملك حالياً عدّة أندية عملاقة ومؤثرة في الشارع الإيراني ذات جماهيرية عالية. ومنها: نادي بيروزي -أي پرسپوليس- طهران العاصمة، وكذلك نادي تراكتور تبريز في أذربيجان الجنوبية، كما أنّ هنالك أخباراً غير مؤكدة عن امتلاكه لنادي استقلال العاصمي ذي الجماهير الغفيرة.

مؤسسة الحرس الثوري وبكافة فروعها تفرّعت بعد الاتفاق النووي لحفظ نظام الملالي وتصدير مفاهيم الثورة الخمينية لمنطقتنا العربية من المحيط إلى الخليج العربي

القدرات العسكرية للحرس الثوري:

تعتبر أهمّ المرتكزات الأساسية للحرس الثوري، إذ تفيد الدراسات أنّ المسعى الإيراني لامتلاك ترسانة صاروخية تعود لثلاث فترات زمنية مختلفة كلياً. وعليه، يمكن تقسيمها على النحو التالي:

تعود الفترة الأولى، إلى مرحلة ما قبل الثورة الإيرانية، وتحديداً بين الأعوام ١٩٧٧-١٩٧٩. وتعود الفترة الثانية، إلى فترة الحرب الإيرانية-العراقية في الأعوام ١٩٨٠-١٩٨٨. وأما الفترة الثالثة وهي الأهم، فتعود للحاجة الإيرانية لبناء قدرات صاروخية تشكل "القدرة الرادعة" في المنظور العسكري. ودفعت هذه الحاجة بالحرس الثوري إلى أن يسخّر نفوذه في الدولة، من أجل جذب المختصين العسكريين، وقصَد في هذا المسعى كلاً من: كوريا الشمالية والصين وروسيا.

ونشهد في الوقت الحالي، أنّ الترسانة الصاروخية الإيرانية المخبأة في أنفاق في الجبال، تتنوّع من حيث الكم والنوع. إلا أنّها في غالبها تطوير لأنواع محدّدة من الصواريخ الكورية الشمالية والصينية والروسية الصنع.

إضافة إلى محاولات تطوير أنواع أخرى ما تزال قيد التجارب، إلا أنّ إيران قد فشلت في عدة اختبارات صاروخية، محدِثةً خسائر بشرية مهولة، لحقت بكبار القادة المشرفين على المشروع. ومنها الانفجار الذي وقع بتاريخ ٢٠١١/١١/١٢، بالقرب من العاصمة طهران، تحت الجبال، في منطقة "بيدگنه"، والذي شبّهه خبراء عسكريين بالزلزال الذي ضرب محافظتي طهران ومركزي، وقد قُتِل على إثره مؤسّس البرنامج الصاروخي الإيراني، الجنرال حسن طهراني مقدم، وعدد آخر من قادة ومنتسبي الحرس الثوري.

وفي هذا الإطار، تفيد الدراسات، أنّ عدد الخبراء الروس العاملين في مجال الطاقة النووية والتصنيع العسكرية، بلغ ٣٠ ألف شخص، بين خبير ومهندس وكذلك علماء نوويين، ناهيك عن الخبراء من كوريا الشمالية والصين بطبيعة الحال.

وعليه يمكن رصد أهمّ الصواريخ الإيرانية وفق ما يلي:

- منظومة صواريخ شهاب:
- صاروخ شهاب ١: وهو يستند إلى صاروخ (Scud-B) "منظومة سكود سوفييتية الصنع"، وهو صاروخ قصير المدى، ويبلغ مداه ٣٠٠ كم. وتمّ تسليمه لإيران من سورية وليبيا أثناء حرب الثمان سنوات مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨).
- صاروخ شهاب ٢: وهو يستند إلى صاروخ (Scud-C)، صاروخ قصير المدى، ويبلغ مداه ٥٠٠ كم، وهو قادر على الوصول إلى دول الجوار. وصنع هذا الصاروخ عام ١٩٩٠ بمساعدة خبراء من كوريا الشمالية. وتفيد الدراسات أن الحرس الثوري يمتلك نحو ٣٠٠ صاروخاً من كلا النوعين شهاب ١ وشهاب ٢.
- صاروخ شهاب ٣: ويستند إلى صاروخ (Nodong) الكوري الشمالي،

ويبلغ مداه ما بين ١١٥٠ و٢٠٠٠ كم، وزنة رأسه الحربي ١٠٠٠ كغ، ويعتبر من الصواريخ الباليستية الإيرانية.

● كما يدعي الحرس الثوري أنه صنع شهاب ٤ و٥ و٦. ويقول أيضاً، إن هذه الصواريخ من ضمن ترسانة الصواريخ الباليستية الإيرانية الحديثة. إلا أن بعض التسريبات تفيد بأن صاروخ شهاب ٦ صُنع بمساعدة الروس وخبراء من كوريا الشمالية، وهو نسخة عن الصاروخ الكوري تائبودونغ ٢ (ان¬كااس¬ال-ايكس٢)، ويصل مداه حسب المصادر الإيرانية إلى ٥٥٠٠ كم (وقد تكون هذه المعلومة مسربة من قبل المخابرات الإيرانية لأهداف معينة).

● كما طور الحرس الثوري من صاروخ شهاب منظومة صواريخ أخرى، ومنها ما سُمّي بـ (قدر-١)، وبدأت اختبارات إطلاقه منذ عام ٢٠٠٤، ويُوصف بأنّه صاروخ متوسط المدى، حيث يبلغ مداه "النظري" ١٦٠٠ كم، بزنة رأس حربي أقل تبلغ ٧٥٠ كغ. فيما تدّعي وكالة مهر الإيرانية للأنباء أن صاروخ (قدر-١) مطوّر من الصاروخ الصيني (M-١٨)، وبمدى يبلغ ٢٥٠٠-٣٠٠٠ كم، وأنه غير قابل للرصد بواسطة الرادارات، على غرار الصاروخ الباكستاني (شاهين).

● منظومة صواريخ سجيل: وهي صواريخ باليستية متوسطة المدى، من النوع الذي يستخدم الوقود الصلب، وهي أقلّ عرضة للكشف من سابقاتها، حيث إنّ إطلاقها يحتاج إلى بضعة أشخاص وبضعة دقائق، عوضاً عن عدّة ساعات. وهي الدولة الوحيدة التي تمتلك هذا النوع بدون رؤوس نووية. وتشمل عائلة صواريخ (سجيل): صاروخ (سجيل ٢)، وهو صاروخ أرض-أرض متوسط المدى، بطول ١٩ متراً، ويبلغ مداه ٢٠٠٠-٢٥٠٠ كم، وبزنة رأس حربي ٧٥٠ كغ، كما يصل الوزن الإجمالي لهذا الصاروخ إلى ٢٦٠٠ كغ، وتم إطلاقه بشكل "اختباري" في ٢٠٠٨/١١/١٢، فيما بدأت تجارب تطويره منذ عام ٢٠٠٩.

● منظومة صاروخ سومار (كروز): وهو صاروخ أرض-أرض بالستي بعيد المدى، ويبلغ مداه ١٠٠٠–١٥٠٠ كم، وهو من النوع الذي يستخدم الوقود الصلب. وسُمّي بهذا الاسم (حسب المصادر الإيرانية)، كون تصنيعه تم في مدينة "سومار" من توابع محافظة كرمانشاه، معقل بعض أهم القادة في الحرس الثوري. وتم الكشف عن هذا الصاروخ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٨. إلا أن المعطيات الموجودة عن هذا الصاروخ تفيد بأنه صاروخ روسي من نوع كروز Kh-٥٥، وحصلت إيران على ١٢ صاروخاً منه عام ٢٠٠١ من أوكرانيا وبمبلغ قدره ٤٩,٥ مليون دولار، وأرسلته لكوريا الشمالية لتطويره، لتعلن طهران فيما بعد أنه صُنع في إيران، وسُمّي بـ"صاروخ سومار".

● منظومة صواريخ عاشورا: وهو صاروخ بالستي أرض-أرض متوسط المدى، حيث يبلغ مداه ٢٠٠٠ كم. وبناءً على المصادر الإيرانية، فإن تجربة صاروخ عاشورا تمت في ٢٠٠٨/١١/٢٧، وتؤكّد بعض المصادر الإيرانية على أن صاروخ عاشورا هو نسخة عن صاروخ "شاهين" الباكستاني.

● منظومة صواريخ عماد: هو صاروخ بالستي أرض-أرض بعيد المدى، ويعمل بالوقود السائل، وبزنة رأس حربي تبلغ ٧٥٠ كغ. وأُعلن عنه للمرة الأولى بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١١. وتعتبر طهران هذا الصاروخ سلاحاً استراتيجياً لها، كما رفضت طهران كافة الإدانات الأممية بسبب تجربة هذا الصاروخ والإعلان عنه.

وللاطلاع على المزيد من القدرات التسليحية الإيرانية يمكن الرجوع إلى البحثين التاليين:

التفوق الاستراتيجي الخليجي في مواجهة بروباغاندا الصواريخ الإيرانية (١ و٢)

المرحلة السياسية للحرس الثوري ودوره في رسم السياسات العامة للدولة:

نستشف أهمية هذه المرحلة للحرس الثوري، عندما نتمعن قليلاً فيما قاله المرشد، علي خامنئي، في ٢٠١٣/٩/١٧: "إنّ الحرس الثوري قام بإعداد أفضل المدراء لتستفيد منهم الأجهزة الحكومية".

وفعلاً أتت مرحلة البدء في الدخول للحياة السياسية، وبشكل دقيق، بعد انتهاء الحرب الإيرانية – العراقية عام ١٩٨٨. وذلك عندما طُرحت داخل أجهزة صنع القرار السياسي والأمني الإيراني، خطة لتأمين الحدود الجنوبية المحاذية للعراق. حيث كانت القيادة العراقية في تلك الفترة تعتقد أنّ الأحواز أرض عراقية، ولابد أن ترجع يوماً ما إلى العراق. هذا التوجّه العراقي تجاه منطقة الأحواز العربية، شكّل لقادة الفرس في طهران إشكالية أمنية وسياسية حقيقية، تحتاج إلى حلول لسنوات أو حتى عقود، إذا صحّ التعبير. ومن هنا، جاءت فكرة إنشاء سدود ضخمة على تخوم الأحواز وحدودها مع بلاد فارس، وعلى مصب الأنهار وروافدها، ومنها: كارون والكرخة والدز وجراجي.

وتفيد الدراسات، بأنّ هذه الخطة في حال تم تنفيذها -أي السدود الضخمة الواقعة حالياً على مرتفعات الأحواز-، والتي تُعرَف بـ "سلسلة جبال البختيارية -زاغروس، والتي تفصل الأراضي الفارسية (الهضبة الفارسية الحالية) عن الأراضي العربية الأحوازية، وبطول أكثر من ٥٠٠ كم، وبارتفاع ٤٤٠٩ م، (أعلى قمم هذه السلسلة يبلغ ارتفاع ٥٠٩٨ م، وبطول ١٥٠٠ كم). في حينها، فإنه لا يمكن لأية دولة، ومنها العراق، الهجوم على إيران -أي شمال الأحواز-، وبمجرد أن تُفتَح هذه السدود، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى غرق أراض شاسعة من الأحواز وجنوب العراق بالكامل، وهو ما سيعيق تقدم أية قوات على الأرض. ومن ذلك، تجربة فتح مياه نهر الحميدية، في الأيام الأولى من حرب الثمان سنوات، وتمّ من خلالها إغراق المنطقة، وإيقاف تقدم الجيش العراقي، ومنع دخوله العاصمة الأحواز. فيما لو تسنى آنذاك دخول الجيش العراقي لهذه المدينة، فلربما كان الوضع مختلفاً عمّا نحن عليه حالياً، أو في أقل تقدير، لاختلفت مجريات الحرب ونتائجها. وبالطبع،

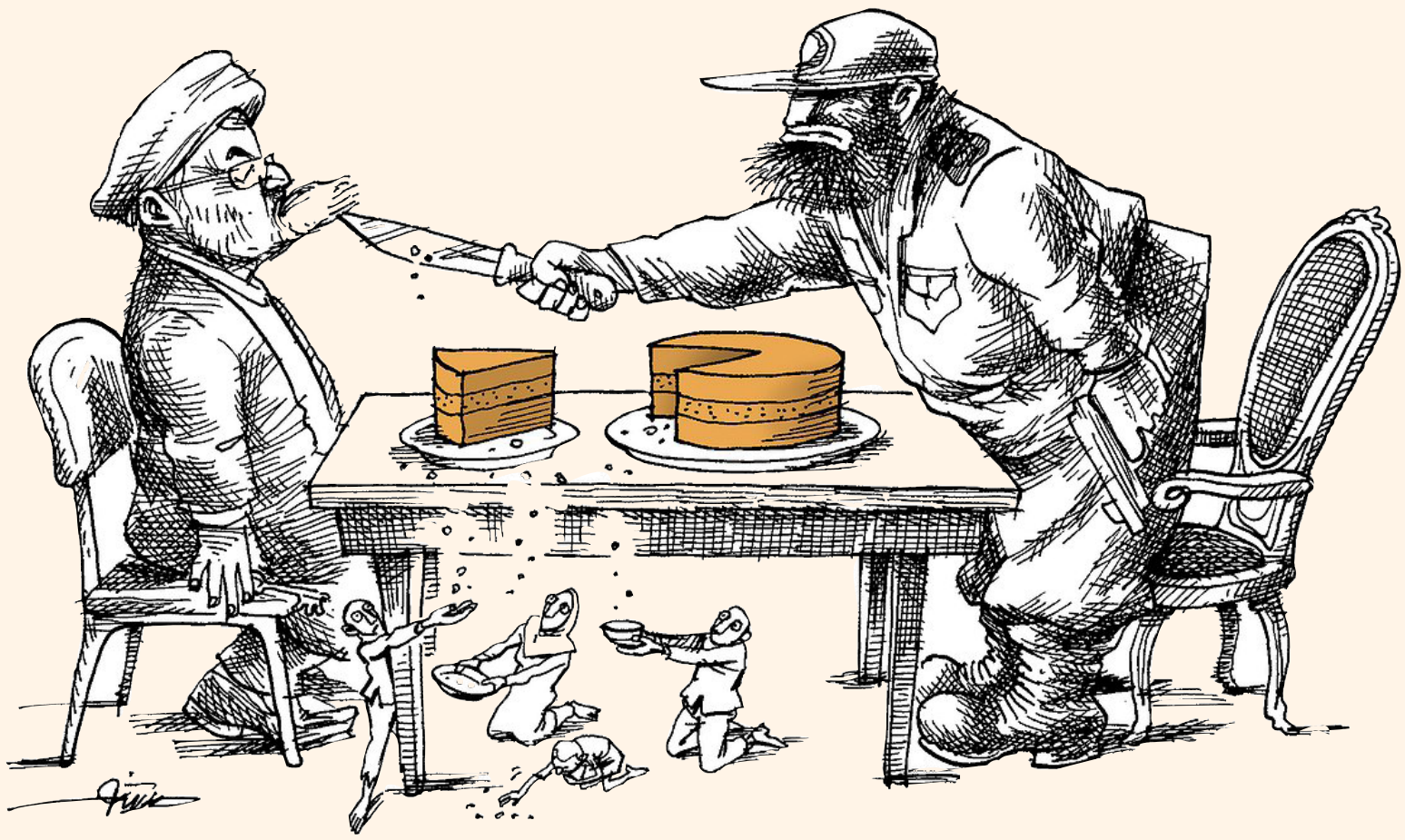

فلهذه الخطّة مضاعفات أمنية وبيئية خطيرة جداً على إقليم الأحواز خصوصاً والمنطقة العربية عموماً، وما نشاهده اليوم من تلوّث بيئي عم الإقليم برمته ما هو إلا نتيجة حتمية ومتوقعة، وذلك من خلال التجفيف المبرمج للأنهار والأهوار في الأحواز، من قبل السلطات في طهران بغية تهجير العرب من موطنهم الأصلي.

مهّدت هذه الخطة الفارسية التدميرية، للحرس الثوري، أن يدخل النشاط الاقتصادي بقوة وبفعالية، كما أنّ قادة الحرس الثوري دعموا مسعاهم هذا بالمادة الدستورية ١٤٧ من الدستور الإيراني، حيث تنصّ هذه المادة الدستورية على التالي: "يجب على الحكومة في زمن السلم أن تستفيد من أفراد الجيش وتجهيزاته الفنية في أعمال الإغاثة والتعليم والإنتاج، وجهاد البناء ...". وعليه، فعلاً جنى قادة الحرس الثوري الكثير من الأموال من خلال بناء السدود في الأحواز، وأسّسوا في ما بعد مؤسسات اقتصادية عملاقة تحدثنا عنها بإيجاز في المحور الاقتصادي.

وعلى إثر هذا الواقع الجديد، أدرك قادة الحرس الثوري أنّه لابد من المحافظة على هذه المكتسبات الاقتصادية المهمة ودخول المعترك السياسي، وهي ضرورة لابدّ منها. وعليه، وقام خلاف شديد بين قادة الحرس الثوري من جهة، وهاشمي رفسنجاني وحزبه "حزب البناء (كارگزاران سازندگی)، تمحور حول رغبة قادة الحرس الثوري في دخول الحياة السياسية، وعلى رأسهم محسن رضائي رئيس الحرس الثوري سابقاً، وسكرتير رفسنجاني في مجلس تشخيص مصلحة النظام حالياً والمتعطش لمنصب رئاسة الجمهورية منذ عقدين من الزمن، إذ خشي رفسنجاني وبعض رجالات المؤسسة الدينية من هذه الرغبة، ورغبوا في أن يبقى الحرس الثوري والعسكر بعيداً عن السياسة، حتى لا يشكّلوا في المستقبل خطراً حقيقياً على نظام الجمهورية الإسلامية (نظام الملالي)، ما قد يؤدّي إلى عزوف الشارع عن النظام.

إلا أنّ هذا الخلاف، وإصرار الحرس الثوري على المضي في تحقيق أهدافه المعلنة والمخفية، أدّى إلى ظهور بعض التكتلات الدينية والاقتصادية والسياسية. ومن هنا التقت المصالح بين الحرس الثوري من جهة والمرشد علي خامنئي الذي كان يسعى لبسط نفوذه على البلاد، وهو من أشرف على عمل الحرس الثوري، بناءً على طلب روح الله خميني بادئ الأمر، وذلك منذ الأيام الأولى لتأسيس الحرس الثوري، والذي تربطه علاقات حسنة جداً مع قادته الحاليين.

وعليه تحوّل الحرس الثوري شيئاً فشيئاً، إلى قوة اقتصادية وسياسية عملاقة لا يستهان بها أبداً، كما بدأ بالتحوّل إلى تنظيم عُرف في الشارع السياسي الإيراني بـ"حزب پادگانی" -أي الحزب العسكري-، ساعياً إلى أن يتماشى مع حالة الحداثة في مفهومها لتنظيم الدولة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، حيث وصفه البعض أنّه دولة داخل دولة. وذلك لأن الحرس الثوري حالياً يضمّ في طياته تيارات وقوى اقتصادية ودينية وسياسية مؤثرة جداً في الشارع الإيراني، وتستطيع تحديد رغبات المجتمع وتوجيه، خاصة إذا ما أخذنا التوجّه العام للشخصية الشيعية، وتبعيتها الفكرية لما يُعرف في المفهوم الشيعي الإيراني بـ "مراجع التقليد"، والتي تؤثّر بشكل مباشر في رغبات المجتمع الشيعي وتفضيلاته. إلا أنّ الامتيازات الاقتصادية المهمة التي حصل عليها الحرس الثوري عبّدت الطريق أمامه ليتحول فعلاً إلى عملاق اقتصادي.

وبالتالي، وكما هو معروف للجميع، يُعتَبر رأس المال هو المحرك الأساسي للسياسة ورجالاتها، ومن أبرز هذه الامتيازات الاقتصادية، هي:

- سهولة الوصول إلى رأس المال الضخم والعملة الصعبة من البنوك العامة والحكومية.
- الإعفاء من المحاسبة والمراقبة والتدقيق الحكومي، خاصة الإعفاء الضريبي.
- الإعفاء الجمركي.

وقد مكّنت هذه المعطيات الحرس الثوري من بناء الدولة، اقتصادياً وسياسياً، بالطريقة التي تحلو له، وذلك من خلال أدلجة الدولة، والتحكّم بمفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن أهمّ النتائج التي حصل عليها الحرس الثوري، هي استحواذه على كافّة المؤسسات الحكومية وإدارتها بواسطة القادة الذين تمّ تأهيلهم لهذا الغرض، ومنهم المحافظ والسفير والوزير ورئيس الجمهورية، ناهيك عن أنّ أغلبية المدراء والرؤساء في البلديات والمؤسسات الحكومية هم من الحرس الثوري وقادته الأوائل.

وبالتالي، بما أنّ السياسة الخارجية هي نتاج للسياسات الداخلية للدول، نرى وبوضوح أنّ الحرس الثوري ومؤسساته المتنوعة الأمنية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تهدف إلى تحقيق أمرين هامين لا ثالث لهما، هما:

أولاً: حفظ النظام الشيعي في طهران واستمراريته في المنطقة.

وثانياً، تصدير مفاهيم الثورة الخمينية الفارسية الطائفية لمنطقتنا العربية من المحيط إلى الخليج العربي.

*مركز المزماة للدراسات والبحوث

كتاب العدد

الفساد الإداري

يؤكد مؤلف الكتاب أن الفساد الإداري منتشر في القطاع الحكومي أكثر منه في القطاع الخاص، وأنه كلما كانت المؤسسة الحكومية أكثر نفوذا كانت أكثر فسادا، فهناك مثلا قضية تزوير مليون شهادة ثانوية عامة، وقضية تعيين عدد من الوزراء والمسؤولين وكبار الموظفين بناء على شهادات جامعية مزورة، ومن نماذج ذلك عوض علي كردان وزير داخلية حكومة نجاد، والذي كان يحمل درجة دكتوراه مزورة!

ويعترف عدد من كبار المسؤولين في النظام الإيراني بأن الفساد الإداري أصبح متجذرا في مؤسسات الدولة، بحيث بات خارجا عن السيطرة، ولا يمكن معالجته، وهو ما أكده نائب طهران السابق في مجلس الشورى علي رضا زاكاني، الذي قال إن «فساد الإدارة في إيران قد خرج عن السيطرة، ومعظم المسؤولين الإيرانيين الذين لهم أرصدة عالية من الأموال لم يحصلوا عليها بطرق مشروعة، لجهة أن الفساد في إيران أصبح منظما، ويحظى بدعم وحماية من داخل السلطة».

ويعتبر الجهاز الإداري الإيراني من أكثر الأجهزة فسادا على مستوى العالم، بشهادة المؤسسات الدولية، حيث يحتل المرتبة ١٤٦ في «قائمة الفساد الإداري» التي تضم ١٦٨ دولة.